

Distr.: General
9 December 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والعشرون
٢٩-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

موزامبيق

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080116 110116 GE.15-21685 (A)



أولاً- المنهجية

١- خضعت جمهورية موزامبيق للتقييم في إطار الاستعراض الدوري الشامل في شباط/فبراير ٢٠١١. وبعد ذلك، اعتمد التقرير بصفة نهائية في حزيران/يونيه. وفي ذلك الوقت، قبلت حكومة موزامبيق ١٦١ توصية من بين ما مجموعه ١٦٩ توصية. وفي عام ٢٠١٣، أشار التقرير الذي قدمته الحكومة في إطار استعراض منتصف المدة إلى أن البلد نجح في تنفيذ نحو ٥٠ في المائة من التوصيات. ويسعدنا اليوم أن نفيد بأن الحكومة تمكنت من تنفيذ زهاء ٩٠ في المائة من التوصيات، ولا تزال التوصيات المتبقية قيد التنفيذ. ويظهر هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات موضع النظر ويسلم بأنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

٢- وترى الحكومة أن التقييم يصب في مصلحة الموزامبيين. فهو أساس التزامنا بهذه العملية والتزام الحكومة بضمان تمتع الموزامبيين بكرامتهم والاحترام الواجب لهم. ولذلك نرى أن الاستعراض الدوري الشامل أداة أخرى لتقييم الأداء تتيحها الحكومة لأبناء موزامبيق.

٣- ويتناول التقرير الردود على التوصيات من خلال تحليل ثلاثة مجالات هي (١) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، (٢) الحقوق المدنية والسياسية، (٣) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويغطي كل مجال ميادين متميزة كثيرة أخرى تتضمن عدة توصيات تدرج في المصفوفة التنفيذية لخطة عمل الاستعراض الدوري الشامل - موزامبيق في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وهذه المصفوفة أداة وُضعت تحديداً لكفل مراعاة المؤسسات ذات الصلة التوصيات وتنفيذها لها عن طريق التخطيط الاستراتيجي المؤسسي بشكل شامل ومنهجي. وهي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه هذه العملية.

٤- ووقعت مسؤولية إعداد التقرير على عاتق الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بحقوق الإنسان بتنسيق من وزارة العدل والشؤون الدستورية والدينية. ولهذا الغرض، عُقدت حلقات دراسية تشاورية في جميع المقاطعات الإحدى عشرة في البلد. وكان الهدف الرئيسي هو العمل المشترك لتحديد أوجه التقدم المحرز والتحديات المواجهة في تنفيذ حقوق الإنسان في مجالات اختصاص كل مشارك. وشملت العملية مشاركة واسعة من جميع أصحاب المصلحة في هذا المضمار، بمن فيهم ممثلو منظمات المجتمع المدني. ووُضعت المعلومات المجمعة في مشروع تقرير نوقش بعد ذلك واعتمد في حلقة عمل وطنية عُقدت بمابوتو. وفي وقت لاحق، أقر مجلس وزراء جمهورية موزامبيق التقرير.

ثانياً- الأساس القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في موزامبيق

ألف- الإطار الدستوري

٥- أظهرت موزامبيق التزامها القوي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إذ كرست تماماً في الباب الثالث من دستورها الحقوق والواجبات والحريات والضمانات الأساسية الفردية والجماعية. ويتجلى هذا الالتزام أيضاً من انضمام البلد إلى معظم الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بهذا الموضوع ومن التعاون الإيجابي مع آليات الإجراءات الخاصة الدولية والإقليمية.

باء- الإطار القانوني والسياسي

- ٦- تنص المادة ١٣٤ من دستور جمهورية موزامبيق على الفصل بين السلطات والترايط بينها^(١). وهناك خمسة أجهزة سيادية تكفل ممارسة السلطة هي رئيس الجمهورية وجمعية الجمهورية (البرلمان) والحكومة والمحاكم والمجلس الدستوري^(٢).
- ٧- وموزامبيق دولة علمانية بمقتضى الدستور تقوم على مبدأ الفصل بين الدولة والطوائف الدينية. ومع ذلك، تمارس الطوائف الدينية القائمة معتقداتها بحرية وتعترف الدولة بها وتقدرها وتعمل على تعزيز التسامح. هذا هو الإطار الذي تعمل فيه في وثام تام أكثر من ٥٠٠ طائفة مسجلة رسمياً في البلد.
- ٨- وموزامبيق دولة تتسم بالتعددية القانونية، أي أن الآليات الرسمية لتسوية النزاعات تتعايش مع القواعد العرفية إذا كانت هذه الأخيرة لا تتعارض مع القيم والمبادئ المكرسة في دستور جمهورية موزامبيق.
- ٩- ويحظر دستور جمهورية موزامبيق عقوبة الإعدام صراحة بموجب الفقرة ٢ من المادة ٤٠. وقد ألغيت هذه العقوبة في المرة الأولى بصدر دستور عام ١٩٩٠ وأكد تنقيح عام ٢٠٠٤ مجدداً هذا الإنجاز القانوني والسياسي التاريخي لشعب موزامبيق.
- ١٠- ويؤكد دستور جمهورية موزامبيق حرية تكوين الجمعيات وحق المواطنين في تكوين الجمعيات بحرية ما دامت تلك الجمعيات لا تخل بالنظام العام القائم والأمن العام ورفاه المواطنين الآخرين.

جيم- الالتماسات

- ١١- الحق في تقديم الالتماسات أمر دستوري في موزامبيق على النحو الوارد في المادة ٧٩ من دستور جمهورية موزامبيق. ولا يقتصر شرط استعادة حقوق المواطنين على الالتماسات. فهو يتضمن أيضاً أشكالاً أخرى، مثل الشكاوى والكشف عن الأخطاء. وللمواطنين الحق في طلب استعادة حقوقهم من خلال البرلمان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأمين المظالم والمحاكم والنيابة العامة والمديرية العامة لتفتيش العمل وعن طريق الإجراءات الإدارية.

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في موزامبيق

ألف- التصديق على الصكوك الدولية

- ١٢- لموزامبيق تقليد عريق في التصديق على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان يرجع تاريخه إلى السنوات الأولى لاستقلالها وهو أولوية من أولويات سياساتها الخارجية. وفي هذا الخصوص، أصبح البلد طرفاً في معظم الصكوك القانونية الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ومنذ

الاستعراض الأخير، صدّق البلد على اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

باء- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١٣- يستند التعاون بين جمهورية موزامبيق ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أساس امتثال البلد للمعاهدات المقبولة. ويتمثل أحد الجوانب الأكثر جدارة بالثناء على صعيد العلاقة مع منظومة الأمم المتحدة في شروط التعاون الجيدة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولا سيما في فرعها الإقليمي لأفريقيا الجنوبية إضافة إلى فريق الأمم المتحدة القطري مع التركيز بشكل خاص على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي استفادت موزامبيق من مساعدته التقنية في مختلف الميادين. وفي سياق الاتحاد الأفريقي، أجرت موزامبيق حواراً جيداً مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وما فتئ بلدنا يبذل أفضل ما بوسعه للامتثال لالتزاماته، بما في ذلك تلقي زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وهي تشمل بعثات المقررين الخاصين الترويجية كلما كان هناك طلب زيارة. ولم تتحقق بعد زيارات بعض المقررين بسبب الجدولة الزمنية. ويشمل ذلك زيارة المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. ونحن نرغب في أن تتحقق تلك الزيارة في أقرب وقت ممكن.

١٤- وقد بذلت جمهورية موزامبيق جهوداً كبيرة لتسوية حالتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى الآليات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقدمت التقارير الأخيرة إلى كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بجنيف وإلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة ردت بالفعل على المسائل الواردة في الفقرات ١٣ و ١٤ و ١٥ من التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وذلك على سبيل المتابعة.

١٥- وسبق أن قُدمت إلى اللجان ذات الصلة التقارير المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وينتظر البلد مجرد تحديد الموعد الزمني للنظر فيها. وسوف يقدم قريباً التقرير الموجّه إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري.

جيم- الإطار المؤسسي

١٦- يتألف الإطار المؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في موزامبيق من جهتين فاعلتين رئيسيتين تكمل كل منهما الأخرى وهما:

هيكل الدولة

١٧- هناك ثلاثة مستويات مؤسسية متميزة على صعيد الدولة تضطلع بولاية تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. ويعكس ذلك مبدأ الفصل بين السلطات الذي يميز النظام الدستوري الموزامبيقي:

- السلطة التنفيذية، ووزارة العدل والشؤون الدستورية هي المؤسسة الرئيسية العاملة في مجال حقوق الإنسان بوصفها جهة التنسيق في هذا المضمار داخل الحكومة؛
- السلطة التشريعية التي تمارسها جمعية الجمهورية ويشمل هيكلها التنظيمي لجنة الشؤون الدستورية وحقوق الإنسان والشرعية ولجنة الالتماسات؛
- السلطة القضائية والنيابة العامة.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١٨- تعمل الحكومة بمقتضى التزاماتها الدولية، ولا سيما إعلان وخطه عمل فيينا، على تعزيز مبدأ المشاركة وإيجاد مجالات وأدوات جديدة لتعزيز الحوار ودعم رصد السياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الخصوص، أنشئت مؤسستان وطنيتان لحقوق الإنسان في البلد وفقاً لمبادئ باريس.

١ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

١٩- ينص القانون رقم ٢٠٠٩/٣٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تضطلع بولاية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في موزامبيق. وبدأت هذه الهيئة المستقلة عملها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بعد أن أدى أعضاؤها الأحد عشر اليمين أمام رئيس الجمهورية بوقت قصير. وقد اضطلعت اللجنة منذ بداية عملها بالأعمال التالية: المساهمات المقدمة إلى البرلمان بشأن تنقيح الدستور ووضع خطتها الاستراتيجية وتنظيم حلقات تدريبية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحصول على غذاء كافٍ.

٢٠- وتقدم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً سنوياً عن أنشطتها إلى البرلمان وإلى رئيس الجمهورية بموجب القانون الذي ينص على إنشائها. ومع ذلك، لم تقدم اللجنة بعد أي تقرير منذ بدء عملها في عام ٢٠١٢. وتواجه اللجنة قيوداً عملية تُعزى إلى عدم وجود هيكل إداري متين ولا تغطية على الصعيد الوطني. وتُبذل الجهود حالياً لوضع استراتيجية أفضل تمكنها من الاضطلاع على أكمل وجه بولايتها التي تكسب أهمية بالغة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في موزامبيق.

٢ أمين المظالم

٢١- انتخب البرلمان أمين المظالم في أيار/مايو ٢٠١٢. وتتمثل مهمته الرئيسية في كفل حقوق المواطنين وحماية الشرعية والعدالة في عمل الإدارة العامة. ولدى هذا الجهاز الحكومي مرافق مناسبة وهو يعمل مع ١٢ معاوناً. ويتلقى مكتب أمين المظالم المخصصات من ميزانية الحكومة ويحظى بدعم الشركاء المتعاونين.

٢٢- واعتباراً من عام ٢٠١٣، بدأ أمين المظالم يقدم تقريراً سنوياً إلى البرلمان. ويصدر التقرير بعد ذلك في الجريدة الرسمية للجمهورية ويتضمن معلومات مفصلة عن أنشطته وتوقعاته وتحدياته واستنتاجاته وتوصياته. ويشير أمين المظالم في بياني عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إلى أن هناك أعداداً كبيرة من المواطنين يقدمون شكاوى والتماسات ودعاوى. ويضيف أن عدد القضايا التي أُبلِغ في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣ بلغ ٢٤٩ قضية، منها ١٦١ قضية أُغلقت و ٨٨ قضية لم يُبت فيها بعد. وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤، أُبلِغ عن ٣١٥ قضية، منها ١٥٨ أُغلقت و ١٥٧ قضية لم يُبت فيها بعد.

٢٣- ويقدم أمين المظالم في إطار ولايته توصيات إلى المؤسسات التي رُفعت شكاوى ضدها من أجل تصحيح أوجه الخلل فيها. وفي هذا السياق، أصدر أمين المظالم ٢٦ توصية موجهة إلى مختلف الكيانات في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤. وتثبت معالجة تلك العمليات ضرورة زيادة عدد الموظفين المدربين تدريباً مناسباً لتلبية الطلبات. وثمة أيضاً حاجة إلى اعتماد استراتيجية أفضل لتنفيذ أعمال أمين المظالم؛ ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية تنقيح التشريعات لسد الثغرات فيها وجعلها أكثر وفعالية وكفاءة.

منظمات المجتمع المدني

٢٤- تؤدي منظمات المجتمع المدني الموزامبيقية دوراً هاماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن المهم تأكيد أن منظمات المجتمع المدني تعمل وفقاً لقواعد الدستور. ويستند إنشاء تلك المنظمات إلى المادتين ٥١ و ٥٢ من دستور جمهورية موزامبيق مع القانون رقم ٩١/٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه والمعنون "قانون الجمعيات". ويوجد في موزامبيق ما يزيد على ١٥٠٠ منظمة تعمل في مجال حقوق الإنسان. ويعمل أكثر هذه المنظمات في مجال تقديم المساعدة والتمثيل القانوني ورصد ظروف الاحتجاز في مراكز الشرطة والسجون وإعداد تقارير الظل المتعلقة بمختلف مسائل حقوق الإنسان وتقارير حالات انتهاك الحقوق الأساسية وأنشطة كسب التأييد والدعوة القانونية ورصد السياسات العامة مركزة على النهج المتبع في التعامل مع حقوق الإنسان.

رابعاً- الإنجازات والتحديات والمعوقات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- حالة الحقوق السياسية والمدنية

العملية السياسية والانتخابات

٢٥- تعزّزت العملية الديمقراطية في جمهورية موزامبيق إلى حد أن الدستور ينص مع قواعد قانونية أخرى على حق المواطنين في تغيير الحكومة بوسائل سلمية. ومن الناحية العملية، يُمارس ذلك الحق عن طريق انتخابات عادية ودورية تجري مرة كل خمس سنوات بصورة حرة ونزيهة على أساس اقتراع عام. وقد نُظمت بنجاح حتى الآن خمس عمليات انتخابية عامة رئاسية وتشريعية في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٤.

٢٦- وفي مجال العمل الذي نحن بصدده أيضاً، تجري حالياً بصورة مرضية عملية اللامركزية التي أطلقتها الحكومة بما يتمشى مع رؤيتها الرامية إلى تحقيق نظام حكم لا مركزي كامل. ومن الأمثلة على ذلك، إرساء السلطات المحلية وإضفاء الصفة المؤسسية على المجالس الاستشارية المحلية. وهكذا تلتزم حكومة جمهورية موزامبيق من خلال تلك العملية بدعم السلطات المحلية لزيادة مستويات مساءلتها وشفافيتها في استخدام الموارد وتمكين المواطنين من المشاركة بجزئية في عملية صنع القرار. وفيما يتعلق باللامركزية على مستوى البلديات، أُجريت بنجاح أربع انتخابات بلدية في الأعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ لانتخاب رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية. وأنشأت الحكومة أيضاً المزيد من المقاطعات لتحسين تقديم الخدمات عن طريق اللامركزية. وبناءً على ذلك ارتفع عدد المقاطعات من ١٢٨ إلى ١٤٨ مقاطعة.

دائرة السجون

٢٧- نظام السجون ركيزة من الركائز التي يقوم عليها نظام إقامة العدل في موزامبيق. وهو يطرح أيضاً تحدياً من أكبر التحديات في البلد على الرغم من بعض الخطوات الإيجابية التي تحققت في إطار الجهود الرامية إلى الحدّ من تأثيره السلبي على مسألة حقوق الإنسان. وفي هذا الخصوص، تعكف حكومة موزامبيق على اتخاذ مبادرات لضمان الامتثال للمبادئ الأساسية لدستور جمهورية موزامبيق فيما يخص إرساء سيادة القانون تمشياً مع المعايير الدولية. وقد ظهرت ديناميات جديدة في الخدمات الإصلاحية في أعقاب صدور القانون رقم ٢٠١٣/٣ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير الذي ينص على إنشاء دائرة السجون الوطنية. وزاد من تعزيز القانون صدور المرسومين رقم ٦٣ و ٦٤ المؤرخين ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ اللذين يُقران القانون الأساسي والنظام الأساسي لموظفي دائرة السجون الوطنية في مجال أداء واجبات حرس السجون إضافةً إلى اللائحة الداخلية لدائرة السجون الوطنية.

٢٨- وفي نهاية الأسبوعين الأولين من عام ٢٠١٥، أبلغت المرافق الإصلاحية في جميع أنحاء البلد عن ما مجموعه ١٥ ٩٤٦ سجيناً من بينهم ١٠ ٧٦٢ مداناً و ٥ ١٨٤ شخصاً رهن الحبس الاحتياطي. وتصدر الإشارة إلى أن مجموع السجناء يتألف من ١٥ ٥٢٠ رجلاً و ٤٢٦ امرأة تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ عاماً وأكثر بقليل من ٦٥ عاماً؛ و ١ ٣٧٩ طفلاً متهماً بصفة خاصة تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و ١٨ عاماً؛ و ٢ ٧٥٣ شاباً متهماً أعمارهم بين ١٩ و ٢١ عاماً، و ٨ ٥٧٣ شاباً أعمارهم بين ٢٢ و ٣٥ عاماً؛ و ٣ ١٥٦ بالغاً من سن ٣٦ عاماً وما فوق.

٢٩- ولا تزال المساعدة المقدمة إلى السجناء الذين ليس لديهم أية وسيلة لتوكيل محامٍ تطرح تحدياً على الرغم من عمل معهد المساعدة القضائية لكفالة الحق في المساعدة القانونية. وفي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ كان عدد السجناء الذين حصلوا على مساعدة قانونية أقل من عدد السجناء الذين لم يحصلوا عليها. وظل عدد نزلاء السجن رهن الحبس الاحتياطي عند نسبة تناهز ٥٠ في المائة ولم يختلف عن العدد المسجل في عام ٢٠١٤.

٣٠- وبوجه عام، لا يوجد سجل بالأفراد الذين قضوا مدة عقوبتهم ولا يزالون لأي سبب من الأسباب مسجونين بعد انقضاء هذه المدة.

٣١- وشهد الحفاظ على الأمن والنظام والانضباط في المرافق الإصلاحية في البلد خلال الفترة موضع التحليل هدوءاً على الرغم من بعض الجرائم. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، سُجّلت أربعون جريمة ذات طابع تأديبي وأفضت إلى ٨ بلاغات و ٢٥ إجراءً تأديبياً و ٧ حالات ردّ للدعوى.

٣٢- وكقاعدة، يحق للسجناء الحصول على الرعاية الطبية وإعلان دينهم والتعبّد شريطة ألا يُخلّ ذلك بالنظام والانضباط. ويمكنهم تلقي زيارات منتظمة من أفراد أسرهم وغيرهم من الأحباء إضافةً إلى الحصول على الغذاء حتى ثلاث مرات في اليوم وتلقي المعلومات (الصحف والمجلات والكتب والرسائل) والتمتع بممارسة الأنشطة الترفيهية والرياضية. ويتلقون أيضاً التعليم المدرسي والتدريب المهني. ومن بين جميع المدانين، يُراول أنشطة اقتصادية ٢ ٣٣٩ مداناً (١٥,٧٠ في المائة)، منهم ٢ ١٦٧ رجلاً و ١٧٢ امرأة. ويشارك السجناء المتبقون وعددهم ١٢ ٥٥٦ سجيناً (٨٤,٣ في المائة) في أنشطة مهنية.

٣٣- وفيما يتعلق بالتدابير والأحكام البديلة للسجن المعتمدة بموجب قانون العقوبات، القانون رقم ٢٠١٤/٣٥ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر، يتعين علينا القول إن تنفيذها الفعلي يعتمد على إقرار قانون الإجراءات الجنائية وقانون التنفيذ الإصلاحي، وهما صكان يكملان المسائل الواردة في قانون العقوبات. ولذلك فإن من المفهوم أن وجود القانون الإجرائي لا يظهر بوضوح في سياق قانون العقوبات النافذ إلا فيما يخص التدابير التعليمية والاجتماعية ويمكن أن تُطبّق الغرامة كتدبير بديل للسجن من بين تدابير إدارية أخرى طبقاً للقانون الإجرائي النافذ دون مراعاة الإصلاح المتوقّع من قانون الإجراءات الجنائية ومن إقرار قانون التنفيذ الإصلاحي.

٣٤- ورغم هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات في المرافق الإصلاحية ومرافق الاحتجاز الأخرى على الرغم من إدخال تحسينات في بعض الوحدات مع التركيز على الأماكن التي تكون فيها معدلات الاكتظاظ مرتفعة للغاية. ومن المتوقع تقليص حجم هذه المشكلة بتشييد المزيد من مباني السجون واحتمال استخدام المراكز الإصلاحية المفتوحة واتخاذ تدابير وأحكام بديلة للسجن.

الشرطة

٣٥- عملاً بالفقرة ١ من المادة ٢٥٤ من دستور جمهورية موزامبيق، يتمثل الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه شرطة جمهورية موزامبيق في كفل القانون والنظام وحماية سلامة الأشخاص والممتلكات والنظام العام واحترام سيادة القانون والتقييد التام بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. وتنص الفقرة ٢ من المادة نفسها على احترام مبدأ التعددية الحزبية ولكنها تنص في الوقت نفسه على وجوب أن تكون الشرطة محايدة.

٣٦- وشرطة جمهورية موزامبيق كخدمة عامة جزء من وزارة الداخلية. وهي تشمل المجالات التالية: شرطة النظام العام والأمن؛ وشرطة التحقيق الجنائي؛ وشرطة الحدود؛ وشرطة السواحل وضياف البحيرات والأنهار. وتشمل الوحدات، ضمن أمور أخرى، وحدة التدخل السريع ووحدة حماية الشخصيات البارزة ووحدة العمليات الخاصة ووحدة الكلاب البوليسية. ومن الناحية الدستورية والقانونية، يوجد على رأس شرطة جمهورية موزامبيق قائد عام يساعده نائب قائد عام ويعين كليهما رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى لقوات الدفاع والأمن.

٣٧- وفيما يخص التدريب، لدى شرطة جمهورية موزامبيق مدرسة لتدريب الشرطة عملياً وكلية لعلوم الشرطة من أجل إعداد موظفي الشرطة مهنيًا من خلال حلقات العمل وشهادات التخصص. وتُنظّم أيضاً دورات بشأن التحسين والتحديث للضباط على مختلف مستويات القيادة والإدارة والتوجيه. وتشمل المناهج الدراسية، إضافة إلى المواضيع الخاصة التقليدية التي تضم وحدات بشأن مراعاة حقوق الإنسان واحترامها، موضوعاً يتعلق بحقوق الإنسان والعنف القائم على نوع الجنس، مع التركيز على الفئات التي تعتبر ضعيفة.

٣٨- وخلال السنوات القليلة الماضية، أثار ضعف أداء بعض أفراد شرطة جمهورية موزامبيق (الاستخدام المفرط للقوة وسوء معاملة المحتجزين في مراكز الشرطة والفساد في الطرق العامة) اهتمام بعض منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية والأمم المتحدة والهيئات المتخصصة للاتحاد الأفريقي.

٣٩- وعلى الرغم من وجود تلك الأوضاع، تحرز شرطة جمهورية موزامبيق تقدماً كبيراً في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى المواطنين بعد أن استحدثت الخط الهاتفي الأخضر للإبلاغ عن

السلوك المنحرف، وتتخذ لدى إثبات ذلك إجراءات تأديبية في هذا الشأن. وفُرضت عدة عقوبات على بعض أفراد الشرطة، بما يشمل عقوبة الطرد.

٤٠ - ولا تزال التحديات القائمة في هذا القطاع تركز على معايير توظيف أفراد شرطة جمهورية موزامبيق وتدريبهم وتقييم أدائهم من أجل رفع مستوى المؤهلات المهنية والكفاءة في أداء الواجب بموجب القانون وغيره من اللوائح الناظمة لسلوك الشرطة.

٤١ - وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف، يتخذ القطاع عدة إجراءات ترمي إلى تحسين صورة الشرطة لدى الجمهور وهي:

- تعزيز أنشطة تفتيش الشرطة وتحسينها من خلال إعادة إدراج بند شرطة التفتيش التوجيهية في القانون الأساسي لشرطة جمهورية موزامبيق؛
- توطيد وإنشاء المزيد من مجالس أمن المجتمعات المحلية بهدف تحسين المشاركة المجتمعية في تعزيز وكفل النظام والأمن في المجتمعات المحلية نفسها؛
- زيادة عدد مكاتب المساعدة المقدمة إلى الأسر والأطفال ضحايا العنف. وإضافة إلى معالجة مسألة العنف المنزلي، تشمل تلك الخدمات الحماية فضلاً عن الوقاية ومكافحة جنوح الأحداث؛
- زيادة عدد اجتماعات الاتصال بين الشرطة والمجتمع المحلي؛
- إعادة اعتماد برنامج "القانون والنظام" في سياق الوقاية من الجريمة ومكافحتها والتربية الوطنية للمواطنين في مسائل الحماية الذاتية وإدانة المجرمين؛
- تعزيز "برنامج طرق مأمونة إلى مدارس آمنة".

حماية اللاجئين وعديمي الجنسية

٤٢ - يشكل الحكم الدستوري الخاص بالحق في اللجوء الوارد في المادة ٢٠ من دستور جمهورية موزامبيق والصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بهذا الموضوع التي صدقت عليها جمهورية موزامبيق الأساس القانوني لاعتترف الدولة الموزامبيقية بالحاجة إلى منح اللجوء وصفة اللاجئ للرعايا الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية.

٤٣ - ونظراً إلى الوضع الجغرافي الاستراتيجي لموزامبيق، فهي تتمتع بمكانة متميزة للدخول والمرور العابر للاجئين. وفي هذا السياق، ما فتئت الحكومة تتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية في مجال مساعدة اللاجئين وملتمسي اللجوء. وفي المجموع، يستضيف البلد ٨٨٤ ٢٠ لاجئاً وملتمساً للجوء من مختلف البلدان الأفريقية. وبمجرد منح اللجوء وصفة اللاجئ لمقدمي الطلبات، فإنهم يحصلون على الغذاء والبقالة والأدوية

فضلاً عن حق أطفالهم في التعليم والعمل. وفي عام ٢٠١٤ انضمت موزامبيق إلى الاتفاقيتين المتعلقين بوضع الأشخاص عديمي الجنسية (١٩٥٤) وبخفض حالات انعدام الجنسية (١٩٦١).

مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

٤٤ - يعتبر الفساد عائقاً كبيراً أمام الحكم الرشيد في موزامبيق. ولذلك فإن مكافحته من الأولويات العليا للدولة، التي تهدف إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي للمواطنين. وهي أيضاً إطار لمكافحة الفقر المدقع. ومن ثم، يحدد البرنامج الحكومي الخمسي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، ضمن تدابير أخرى، إصلاحات قانونية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية. وهي ترمي إلى تعزيز الحكم الرشيد من أجل تحسين عملية تقديم الخدمات العامة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتدرك الحكومة أن تفشي الفساد يؤثر تأثيراً سلبياً على جهود البلد الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. وينزع الفساد إلى الحد من إمكانية حصول المواطنين على السلع والخدمات العامة. ويمكن أن ترتبط هذه الظاهرة أيضاً بالفقر. ويتجه تفشي الفساد إلى استبعاد الفئات الضعيفة اجتماعياً من الحصول على السلع والخدمات مجاناً.

٤٥ - ومن هنا ينبع الدور الحاسم للمكتب المركزي لمكافحة الفساد، الذي هو وحدة مستقلة تخضع لسلطة المدعي العام ولديها ميزانيتها الخاصة ومكلفة بضمان تحقيق أعلى مستويات الشفافية والنزاهة. وتصدر الإشارة إلى إقرار القانون رقم ٢٠١٢/١٥ الذي ينص على إنشاء آليات لحماية حقوق ومصالح الضحايا ومقدمي الشكاوى والشهود والعناصر الإجرائية الأخرى فضلاً عن القانون رقم ٢٠١٢/١٦ المعنون قانون الصلاح العام، الذي يأخذ مبدأ الشفافية في الاعتبار لتنظيم تضارب مصالح الموظفين العموميين وأصحاب الأجور بهدف مكافحة الفساد. وينص القانون على وجوب أن يعلن المسؤولون الحكوميون عن ممتلكاتهم. ولرصد وتنفيذ هذه التدابير الهامة التي تعزز مكافحة الفساد، أنشئت لجنة الأخلاقيات من أجل تنفيذ القانون رقم ٢٠١٢/١٦، وهي بصدد إنشاء مكتب مركزي لحماية الضحايا ومقدمي الشكاوى والشهود وعناصر إجرائية أخرى بموجب القانون رقم ٢٠١٢/١٦.

٤٦ - ويشير البيان السنوي الذي أصدره المدعي العام في عام ٢٠١٣ إلى أن المحاكم نظرت في ١٤٨ قضية فساد في عام ٢٠١٢. وشملت الإجراءات القانونية المتعلقة بسوء استخدام الأموال أو الأصول الحكومية أو العامة ١٠٤ متهمين وما تناهز قيمته الإجمالية ٩٨٤,٧٧ ٩٣٠ ٦٢ متكافئاً موزامبيقياً^(٣). وبالتالي، فعلى الرغم من أن مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي ووكالات أخرى تُظهر أن الفساد ظاهرة متوطنة ومشكلة خطيرة في البلد، تثبت التدابير المشار إليها أعلاه وغيرها من التدابير أن الدولة اتخذت حتى الآن إجراءات شديدة للتخفيف من حدة المشكلة إن لم يكن للقضاء عليها.

القضايا الجنسانية

٤٧- أحرز البلد تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بحقوق المرأة وتمثيلها في الحياة العامة. وقد دعا الدستور الأول الصادر في عام ١٩٧٥ إلى المساواة أمام القانون وشدّد الدستور المعدّل لعام ١٩٩٠ على المساواة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٨- ويتأسس البرلمان امرأة. وهناك ١٠٠ امرأة من بين ٢٥٠ عضواً، وهو ما يعادل ٤٠ في المائة من المقاعد البرلمانية. وتضم اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية ست نساء يمثلن ٣٥ في المائة من أعضائها. وهناك امرأتان على رأس فريق برلماني ومقررة برلمانية وثلاث نساء يتأسسن لجناً متخصصة ومقررة للجنة متخصصة. وتمثل الوزيرات ٢٨,٦ في المائة من مجلس الوزراء في حين تمثل نائبات الوزراء ٢٠ في المائة. وعلى مستوى الحكومة المحلية، هناك ٤ نساء من بين محافظي الولايات البالغ عددهم ١١ محافظاً، مما يمثل نسبة ٣٦ في المائة. وتبلغ نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب مدير مقاطعة ٢٧ في المائة في حين تصل نسبة اللواتي يشغلن مناصب رئاسية إدارية ١٧ في المائة.

٤٩- ولا تزال ظاهرة التمييز ضد الفتيات في الحصول على التعليم قائمة. ومع ذلك، سُجّل اتجاه نحو التحسّن بالمقارنة بالماضي. فقد ارتفع معدل الالتحاق بالمدرسة، وتُظهر البيانات المتاحة اتجاه الفروق بين الفتيان والفتيات نحو الانخفاض. وشهد نحو الأمية أيضاً تحسناً بين النساء على الرغم من أن الفرق لا يزال كبيراً بين الرجال والنساء. وبدأت المؤشرات الصحية الوطنية تتبع الاتجاهات الدولية، فالعمر المتوقع للنساء أعلى منه للرجال. ومع ذلك يمكن أن ينعكس هذا الاتجاه بسبب آثار جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى النساء اللاتي يتعرضن لهذا المرض ويتوفين بسببه أكثر من غيرهن.

٥٠- وكنتيجة طبيعية لحساسية المجتمع الموزامبيقي الشديدة تجاه البُعد الجنساني، أنشأت الحكومة منذ منتصف التسعينيات وزارة المرأة والرعاية الاجتماعية التي تُسمى الآن وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية.

٥١- ويشكل مبدأ المساواة بين الجنسين الوارد في دستور جمهورية موزامبيق^(٤) أساس السياسات الجنسانية واستراتيجية تنفيذها. وقد وقعت موزامبيق على منهاج عمل بيجين وخطة عمله. والبلد طرف في المبادرات المتخذة على المستوى الإقليمي (إعلان المساواة بين الجنسين الصادر في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والإعلان الرسمي للمساواة بين الجنسين في أفريقيا والبروتوكول الاختياري للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بحقوق المرأة في أفريقيا)، مما يؤكد مجدداً أولوية دمج المنظور الجنساني في مختلف السياسات والاستراتيجيات وبرامج الحكومة. ويعتبر قرار الموافقة على خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة أحد الأدوات البارزة لتسريع عملية دمج المنظور الجنساني والمساواة.

٥٢- وعلى الرغم من هذه الأرقام ومن اعتماد قوانين وسياسات تتعلق بالقضايا الجنسانية، لا يزال التمييز ضد المرأة يشكل تحدياً كبيراً. ويؤثّم الكثير من النساء، ولا سيما المسنات، بالتورط في السحر، ومن ثم يتعرضن للعنف. ويضاف ذلك إلى التحدي المتمثل في إقرار قانون للميراث يحظر أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالميراث في حالة وفاة الزوج، كما يحدث حالياً، حيث تحرم المرأة من أية حقوق في الممتلكات المكتسبة أثناء الحياة المشتركة إذا كانت غير متزوجة قانوناً.

٥٣- وفي سياق العنف القائم على نوع الجنس، نفذت حكومة موزامبيق آلية المساعدة المتكاملة المتعددة القطاعات لضحايا العنف التي أقرها مجلس الوزراء في الدورة العادية السابعة عشرة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢. والغرض من هذه الآلية هو توجيه رد وطني ومتكامل على العنف ضد المرأة وكفل أن يعمل معاً جميع أصحاب المصلحة في هذا المجال، ولا سيما ضباط الشرطة وموظفو الرعاية الصحية والاجتماعية وغيرهم من الموظفين بهدف التصدي لجميع حالات العنف القائم على نوع الجنس ومتابعتها.

باء- الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التنمية

٥٤- تتعرض موزامبيق للكوارث الطبيعية بسبب موقعها الجغرافي. فقد اجتاحت البلد في عام ٢٠١٥ فيضانات أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي والاجتماعي فيه. وأصابت تلك الكارثة بصفة خاصة الجزء الشمالي من البلد وأثرت تأثيراً أكبر في مقاطعات نياسا وكابو ديلغادو ونامبولا وزامبيزيا. والقطاعات التي كانت أكثر تضرراً هي الزراعة والنقل والطاقة والتجارة إلى جانب الهياكل الأساسية للمستوطنات البشرية والتعليم والصحة.

٥٥- ومن بين الآثار المباشرة، أثرت الكوارث الطبيعية في... ١٨٨ شخص ودمرت ١٠٠٠٠ منزل و٧ وحدات صحية و٢٠٠٠ قاعة دراسة. وألحقت ضرراً بما لا يقل عن ١٥٠٠٠٠ طالب. وفي مجال البنية التحتية الاقتصادية، تقلصت حركة الأشخاص والبضائع من المناطق الجنوبية والوسطى والشمالية لمدة تقدر بنحو ٣٠ يوماً بسبب الأضرار الخطيرة التي تعرض لها الطريق رقم ١ في مقاطعة موكوبا بمحافظة زامبيزيا. وتوقف الإمداد بالكهرباء في المنطقتين الوسطى والشمالية من البلد بسبب انهيار ١٠ أبراج لنقل الطاقة في خط ٢٢٠ كيلوفولتاً العالي التوتر. وفي القطاع الزراعي أثرت الفيضانات على ١١٠ ٦٠٢ من الهكتارات، منها ٩٦٥ ٧٢ هكتاراً فقدت فيه مختلف المحاصيل، أي ما يعادل ١,٦ في المائة من المساحة الكلية المزروعة. وقد أثر ذلك على الإنتاج وعلى دخل نحو ٨٥٠٠٠ أسرة.

٥٦- وهناك عوامل هامة أسهمت في التصدي للآثار السلبية لتلك الكوارث الطبيعية، من بينها الرد الفوري للحكومة في مجال الاستبدال العاجل وصيانة الطرق والإمداد بالطاقة إضافة إلى

توزيع السلع الزراعية على الأسر المتضررة من أجل موسم الحصاد الثاني. وإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً إضافة المساعدة الإنسانية التي قدمتها الحكومة وحركة التضامن المحلي وشركاء التنمية. وأسهمت الجهود المشتركة في إنقاذ أرواح الضحايا بسرعة والسيطرة على التضخم إضافة إلى استئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتضررة. وساعدت هذه الإجراءات على تهيئة الظروف للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي الذي سجله البلد في السنوات الأخيرة.

الأراضي

٥٧- الأراضي في موزامبيق ملك الدولة على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠٠ من دستور جمهورية موزامبيق. والقانون رقم ٩٧/١٩ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر والمعروف بقانون الأراضي هو القانون الناظم لإمكانية الحصول على الأراضي واستخدامها واستكشافها. وقانون الأراضي صك متحفظ وابتكاري. فهو، من جهة، يجسد إدراج القواعد العرفية والتقليدية وحماية المزارعين الذين يستغلون الأراضي. ومن جهة أخرى، يعطي جميع أصحاب المصلحة الآخرين ضمانات واسعة وإمكانات فعلية لاستغلال الأراضي تجارياً واستخدامها. وكمبدأ عام (المادة ٣)، الأرض ملك للدولة. ولا يمكن بيعها أو التصرف فيها بطريقة أخرى أو رهنها. وفي هذا السياق، يجب مراعاة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. ويجب أن تنفذ بطريقة مسؤولة مع مراعاة احترام حقوق المواطنين، سواء من يشاركون منهم مشاركة مباشرة في أنشطة العمل أم من يرتبطون بالمناطق التي توجد فيها المؤسسات. وفي هذا السياق نُفذت الحكومة بالشراكة مع المجتمع المدني مبادرة لوضع خطة عمل تتعلق بالصلة بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

٥٨- ومن هذا المنظور، ينبغي دوماً أخذ حماية البيئة في الاعتبار. والبيئة المستدامة في موزامبيق حق يكفله الدستور ويرد في المادة ٩٠ من دستور جمهورية موزامبيق التي تنص في الفقرة ١ منها على أن لكل مواطن الحق في العيش في بيئة مستدامة ومن واجبه حمايتها. ولتحسيد هذا الحكم الدستوري، أنشأت الحكومة وزارة الأراضي والبيئة والتنمية الريفية، وهي الهيئة المركزية المكرسة لتعزيز السياسات البيئية وتنفيذها.

الحق في التعليم

٥٩- ينص النظام القانوني الموزامبقي على حق جميع المواطنين في التعليم وفقاً لأحكام المادتين ١١٣ و ١١٤ من دستور جمهورية موزامبيق. ويتضمن القانون رقم ٩٢/٦ المتعلق بنظام التعليم الوطني تفسيراً للدستور. وعلى غرار خطة العمل الأولى من أجل الحد من الفقر المطلق (باريا-١) (٢٠٠١-٢٠٠٤)، حددت خطة العمل الثانية (باريا-٢) (٢٠٠٥-٢٠٠٩) محوراً الأمية وتعليم الكبار كأحد الأهداف الرئيسية للبرنامج التعليمي. ويشير تعداد عام ٢٠٠٧ إلى أن نسبة الأمية في البلد تبلغ ٥٠,٤ في المائة. وفي تحديث لاحق لدراسة استقصائية متعددة المؤشرات، انخفض المعدل نفسه إلى ٤٨,١ في المائة. وستظهر الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر

المعيشية لعام ٢٠١٥ الوضع الفعلي نحو الأمية في البلد. وتعكس الصكوك القانونية المعتمدة والسياسات المشار إليها أعلاه تصميم الحكومة والمجتمع ككل على منح حيز خاص للتعليم ودور فعال متزايد في مجالي الحد من الفقر والتنمية البشرية في البلد. ويتمشى ذلك مع الالتزامات الدولية المقطوعة في إعلان جومتي^(٥) وداكار، ضمن التزامات أخرى.

٦٠- وخلال العامين الماضيين، كان من بين الإنجازات الهامة التي أحرزها قطاع التعليم توسيع شبكة المدارس في جميع أنحاء البلد مع التركيز على المناطق الريفية. ونتيجةً لذلك، ارتفع معدل قبول الطلاب الجدد وتقلص في الوقت نفسه متوسط المسافات التي يقطعها الطلاب. وتظهر البيانات الإحصائية أيضاً تزايداً في تقلص الفروق بين النسب المئوية لالتحاق الفتيات والفتيان. ومن الجوانب التي يجب تسليط الضوء عليها إدراج مادة التربية الوطنية والأخلاقية التي تشمل التعليم في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. بيد أن من التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة ضرورة تحسين نوعية التعليم والإبقاء على الطلاب في النظام التعليمي^(٦) لأن المجتمع يشكو من رداءة نوعية القراءة والكتابة بين التلاميذ. ولذلك، سيستمر على المستوى الابتدائي عرض مختلف برامج تعليم القراءة والكتابة للأطفال والشباب والبالغين في إطار شراكة مع منظمات المجتمع المدني. وسيشارك الطلاب في برامج تعليم الكبار وفي وضع برامج لتثقيف الوالدين بالتنسيق مع برنامج التعليم الابتدائي.

٦١- ويجري حالياً تطوير أنشطة مختلفة، منها ما يلي:

- شراء لوازم محددة - آلات برايل ومبادئها التوجيهية وأجهزة تنقيب حروفها وورق برايل وقاموس لغة الإشارة ولوحات مفاتيح الآلة الكاتبة ومعدات الرياضة المكيفة وطابعة برايل لمراكز موارد التعليم الجامع وما إلى ذلك؛
- التدريب المستمر للمدرسين على لغة الإشارة وكتابة برايل والتشخيص والتوجيه؛
- التدريب المستمر للمدرسين في مجال الرياضة المكيفة (الرياضة الشاملة)؛
- استحداث مراكز موارد التعليم الجامع في مزيد من المحافظات بالنظر إلى أن هناك ما مجموعه ٢٦ ٠٠٠ طالب مسجل بالفعل في التعليم الابتدائي و ٦٧٠ طالباً في التعليم الثانوي و ٢٧ طالباً في التعليم العالي؛
- تقديم منح دراسية للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة للالتحاق بالتعليم العالي؛
- وضع امتحانات خاصة للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

٦٢- وفي عام ٢٠١٤، تحقق هدف توزيع الكتب المدرسية بحيث يُوزع ما مجموعه ١٣ ١٣٩ ٠٠٠ كتاب مدرسي على جميع المدارس الابتدائية العامة في البلد بالقياس إلى الرقم المقرر البالغ ١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ كتاب. وزاد تقليص عدد الأطفال الذين يجلسون على الأرض. وتحسنت ظروف التدريس والتعلم من خلال توزيع ٩٧٥ ٧١ منضدة دراسية.

٦٣- وبدأ تطبيق نظام التعليم الثنائي اللغة في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ كجزء من إصلاح المنهاج الدراسي في التعليم الأساسي في ٢٣ مدرسة بست عشرة لغة. وخلال السنة الدراسية ٢٠١٥، يُطبَّق التعليم الثنائي في ٥٥١ مدرسة ويشمل ١٧٩ ٩٨ طالباً بمساعدة ٣٣١ ٢ مدرساً. ولم يتغير عدد اللغات، بل هناك دراسة جارية لإدراج لغتي سيبالكي وسيمانكا من محافظة مانكا. وفي عام ٢٠١٣، كلفت وزارة التعليم جهة خارجية بإجراء تقييم للبرنامج الثنائي خلصت إلى أن النظام يحقق نتائج جيدة. وأظهر الطلاب الذين التحقوا بمدارس تطبق النظام الثنائي نتائج أفضل بالمقارنة مع النظام الأحادي اللغات. ومع ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإشراف التربوي وتدريب المدرسين وإنتاج مواد إضافية وتعزيز المنهجيات الخاصة بالتعليم الثنائي اللغة. ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على أن الاستراتيجية الخاصة بتوسيع نطاق التعليم ثنائي اللغة قد وضعت بالفعل وينبغي تقديمها إلى مجلس الوزراء قبل نهاية عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يبدأ التوسُّع الفعال في عام ٢٠١٧.

٦٤- ولم يُحقَّق بعد هدف خفض نسبة الطلاب إلى المعلمين. وما زال يشكل تحدياً كبيراً، ولا سيما في التعليم الابتدائي. وانطلاقاً من خط أساس قدره ٦٥,٨ تلميذاً لكل معلم في عام ٢٠١٠، انخفض هذا المعدل ليصل إلى ٦٢ في عام ٢٠١٤. ومن ثم، تعذر بلوغ الهدف المحدد في خطة العمل من أجل الحد من الفقر المطلق (٦٠ طالباً لكل معلم) بسبب ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس. وتقضي هذه الحالة على الجهود الكبيرة المبذولة لتعيين مدرسين وبناء هياكل أساسية مدرسية في جميع أنحاء البلد. ويعزى ارتفاع معدل التحاق الأطفال بالصف الأول إلى تنفيذ استراتيجية الاتصال من خلال البرامج الإذاعية والرسائل المنقولة عبر الكنائس والأشخاص ذوي النفوذ والمسارح والكتيبات لكي يلتحق الأطفال بالمدرسة في السن المناسب وزيادة التركيز على الفتيات. وهكذا، إلى جانب الحد من نسبة المعلمين إلى الطلاب، تمثلت تحديات أخرى في ضرورة إنشاء معاهد وزيادة الجهود المبذولة لرفع معدل محو الأمية.

٦٥- وفيما يتعلق بالصك القانوني الذي يتيح نقل الفتيات الحوامل إلى مدارس ليلية، أُشير إلى ضرورة توخي الحذر في اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة لأنها مسألة حساسة في المجتمع. وفي هذا السياق، أنشئ فريق سيلتمس آراء مختلف شرائح المجتمع بشأن كيفية التعامل مع المسألة.

السكن

٦٦- ينص دستور جمهورية موزامبيق في المادة ٩١ منه على أن السكن حق أساسي من حقوق كل مواطن. ومع حدوث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أقرت الحكومة السياسة العامة واستراتيجية الإسكان في موزامبيق من خلال القرار رقم ٢٠١١/١٩ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه بغية تيسير توفير سكن لائق وبيئة معيشية سليمة بتكاليف معقولة لجميع شرائح المجتمع.

٦٧- وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، بُني ٢٠٠ منزل في إطار مشاريع صندوق تنمية السكن في مختلف أنحاء البلد. ووُضِع مشروع لبناء ٥ ٠٠٠ منزل في حي إنتاكا بمدينة ماتولا بهدف تعزيز

السكن الاجتماعي لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض والأزواج الشباب. وُبني بالفعل ٣٣٠ منزلاً في إطار المشروع.

إمكانية الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي الأساسية

٦٨- المياه في موزامبيق مورد طبيعي تملكه الدولة وهو ملك عام وفقاً للمادة ٩٨ من دستور جمهورية موزامبيق. ولذلك فإن إمكانية الحصول على المياه تخضع لسياسات المياه الوطنية التي أقرها مجلس الوزراء في قراره رقم ٤٦/٢٠٠٧ المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ويعزز القرار مبادئ زيادة التغطية بحيث تشمل الاحتياجات الأساسية من المياه والصرف الصحي، ولا سيما احتياجات فئة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية، ومشاركة المستفيدين، واللامركزية، وتعبئة الموارد المحلية، وإعادة تحديد دور الحكومة كجهة ميسرة، وزيادة دور استثمار القطاع الخاص، والتدريب على جميع المستويات. والتحديات المطروحة في قطاع المياه والصرف الصحي بموزامبيق عديدة وشائكة. وتساهم في زيادة التحديات مجموعة مختلطة من العوامل، مثل تدني مستويات التمويل وتعقيد القطاع وتحديد مخصصات في الميزانية.

٦٩- وفيما يخص مصادر المياه المستغلة في المناطق الريفية، فقد بلغ عددها نحو ١٧ ٠٠٠ مصدر مياه في عام ٢٠١٠. وارتفع هذا العدد بحلول عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٦٧٩ ٢٤ مصدرًا نتيجةً لتوسيع شبكة المياه وبناء مصادر جديدة. ووفقاً لمؤشر التنمية الاجتماعية لعام ٢٠١١، يحصل ما نسبته ٥١,٠ في المائة من السكان في موزامبيق على المياه الصالحة للشرب من مصادر مُحسنة والهدف هو خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة بصورة مستدامة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٧٠- وفي مجال الاستدامة، يجري تدريب ٤٧٩ ١ لجنة معنية بالمياه والصرف الصحي، وإعادة تنشيط ٦٥٥ ١ لجنة من هذه اللجان، وتدريب ٣١١ ميكانيكياً وحرفياً محلياً، وإجراء صيانة وقائية لمصادر المياه، وتنظيم حملات تدريبية من قبل المجتمعات المحلية في المجال الاجتماعي، بحيث وصل العدد الكلي لمصادر المياه المتفرقة المستغلة إلى ٦٧٩ ٢٤ مصدرًا في عام ٢٠١٤.

٧١- وعلى صعيد الصرف الصحي في المناطق الحضرية، بُني ٩٩١ ٢٢ مرحاضاً مُحسناً في المناطق المحيطة بالمدن مقابل ١٠٦ ١٦٦ مرحاض مقرر. وُبني أيضاً ٠٨٤ ١٢ خزاناً للتحليل. وخضع للتدريب ١٤٢ موظفاً في البلدية معنياً بخدمات الصرف الصحي. وفيما يتعلق بمرافق الصرف الصحي في المناطق الريفية، بُني ٧٢١ ١١٤ مرحاضاً مُحسناً خلال عام ٢٠١٤ وأُعلن عن خلاء ٨٤١ مجتمعاً محلياً من حالات التلوث في العراء. وفيما يخص الإمداد بالمياه، جرى في عام ٢٠١٤ ربط ٧٩٩ ٤٧ أسرة معيشية بشبكة المياه في المناطق الحضرية وأقيمت ١٩٥ نافورة مياه.

٧٢- وأُنجزت أيضاً مشاريع إمدادات المياه الواردة في قائمة الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا القطاع، ولا تزال مشاريع أخرى جارية. وتعني تلك الإنجازات القدرة على خدمة نحو ٦٦٢ ٦٧٥ ١ شخصاً إضافياً. واستفاد في المتوسط ٩٨٠ ٣٠٩ ١ شخصاً من الأعمال المنجزة في الشبكات الواقعة في المناطق الريفية، منهم ٨٩٦ ٦٣٥ رجلاً و٨٤٢ ٦٨٩ امرأة. أما في المناطق الريفية، فقد استفاد من الشبكات التي أنشئت ٦٨٢ ٣٤٧ شخصاً، من بينهم ٨٨٧ ١٦٦ رجلاً و٧٩٤ ١٨٠ امرأة.

الوصول إلى وسائل النقل

٧٣- تقتضي الحالة الوطنية الراهنة للنقل العام في المناطق الحضرية، ولا سيما المدن الكبرى، إعادة هيكلة هذا القطاع واتخاذ إجراءات عملية بشأنه. ويزيد الأمور تعقيداً تيسر وسائل النقل القائمة، وحالة الطرق في بعض المناطق، وازدحام حركة المرور. وبناءً على ذلك، تُخفض عدد الرحلات التي تقوم بها كل وسيلة من وسائل النقل، مما أسهم في ازدحام وسائل النقل المتاحة وعدم احترام أي نوع من أنواع الانضباط. ويتسبب ذلك في هدر الكثير من الوقت في المواقف والمحطات. وتبين من الدراسات التي أُجريت أن التخفيف من حدة مشكلة النقل لا يقتضي شراء وسائل النقل فحسب، بل أيضاً اعتماد نموذج إدارة تقني وتشغيلي وتقييم النمو السكاني وإنشاء طرق ونظم صرف تذاكر مخصصة لضمان تحسين عملية التخطيط واستخدام الموارد بصورة أمثل. وتنظر الحكومة الآن في مسألة رسوم النقل لأنها شاغل رئيسي لدى الجهات الفاعلة المعنية، من أجل نقل المسافرين على نحو يتسم بالكفاءة والسلاسة. وللتخفيف من هذه الحالة، اقترحت الحكومة في عام ٢٠١٥ إتاحة ٩٣ حافلة للنقل العام للركاب تُدفع تكلفتها من الأموال العامة. وقامت حتى الآن بشراء وإتاحة ٦٤ حافلة. ووُزعت على جميع عواصم المحافظات. وفيما يخص برنامج الشراكة مع القطاع الخاص، يجري حالياً شراء أكثر من ٥٠ حافلة إضافة إلى وسائل نقل أخرى. ويتمثل حل محتمل آخر في اتخاذ تدابير لزيادة عدد القطارات. وفي هذا الخصوص، تعكف الحكومة على شراء ٧٠ مركبة جديدة، منها ٦٢ عربة لنقل الركاب و٨ شاحنات لنقل الأمتعة والمولدات الكهربائية لإضاءة العربات.

الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٤- الاستثمار في الرعاية الصحية أولوية من أولويات السياسات الاجتماعية للحكومة لأن الصحة أصل من أصول جميع المواطنين وحق من حقوقهم. وهذا الحق مكرس في المادة ١١٦ من دستور جمهورية موزامبيق. ويسهم في تأكيد مبدأ العدالة الاجتماعية النازمة لدولة موزامبيق. والعامل الموجه الرئيسي في هذا المجال هو أن يحصل جميع المواطنين دون استثناء على أفضل رعاية صحية كلما احتاجوا إليها، وهذا أمر ضروري لكفول حصول الأشخاص على رعاية صحية جيدة في الوقت المناسب وبصورة فعالة وإنسانية.

٧٥- ويكتسي تعزيز الصحة ومشاركة المجتمع المحلي أهمية رئيسية في نجاح تنفيذ البرامج الصحية. ولا يزال توفير المعلومات والتعليم في مجال الصحة من الأولويات الرئيسية لأنه سبيل من السبل التي تكفل حق السكان في الحصول على المعلومات الخاصة بالصحة. وهو أيضاً وسيلة لتيسير إمكانية الحصول على هذا المورد الثمين والحيوي. والإعلام والتعليم والاتصال هي الأدوات المعتمد عليها لتغيير السلوك واعتماد أساليب حياة صحية. وقد تعززت العلاقة مع وسائل الإعلام، بما في ذلك محطات الإذاعة المجتمعية وغيرها من وسائل الإعلام الجماهيري لبث رسائل تعزز الصحة عبر الأثير. وتظل مشاركة المجتمعات المحلية من خلال المساهمة المستنيرة للسكان في لجان منظمة معنية بالصحة والإدارة المشتركة ركيزة من ركائز العمل. ويجري حالياً إنشاء لجان صحية وتوسيع نطاقها في إطار المجتمعات المحلية والإدارة المشتركة في لجان المرافق الصحية.

٧٦- وسُجِّل بوجه عام تحسُّن في المؤشرات الصحية المحددة، وبالتحديد في معدَّل زيارات المرضى الخارجيين ومعدَّل تغطية تلقيح الأطفال دون عامين ومعدَّل تغطية الولادة في المؤسسات وتوسيع نطاق تغطية العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. ويسهم إدراج لقاحات جديدة في الجدول الزمني للتحصين إضافةً إلى التركيز على العمل الوقائي الذي ينصب على الجودة والعناية المتكاملة والشاملة إسهاماً كبيراً في الحد من معدلات وفيات الرضع. ولكن، على الرغم من زيادة تغطية الولادات المؤسسية، لا يزال البلد بعيداً عن تحقيق إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. فعلى سبيل المثال، نرى أن معدَّل الوفيات النفسانية لا يزال مرتفعاً رغم انخفاضه. ومن نفس المنطلق، شهد العقد الماضي ارتفاعاً في معدلات الخصوبة وانخفاضاً في معدَّل انتشار استخدام وسائل منع الحمل الحديثة وعدم تلبية احتياجات تنظيم الأسرة.

٧٧- وفي عام ٢٠١١، كان هناك ٤٣٥ ١ وحدة صحية واتسعت الشبكة الصحية في عام ٢٠١٤ في المناطق الريفية والحضرية ليصل عدد الوحدات فيها إلى ٥٣٧ ١ وحدة صحية. ومن بين تلك الوحدات، هناك ٢١١ ١ مستشفى للتوليد، أي ما يعادل ٧٩ في المائة من المجموع. وعلى الرغم من عدم تلبية حجم كبير من الاحتياجات الصحية، فالتحسينات واضحة في نسبة الوحدات الصحية لعدد السكان وفي تحسُّن العناية والرعاية الصحية للسكان. وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد الأطباء ٩٧٧ طبيباً، وعدد الأخصائيين الصحيين الآخرين ٥٢٤ ٣٤ أخصائياً بحيث أصبح مجموع الأخصائيين الصحيين ٥٠١ ٣٥ أخصائي في البلد. وزادت هذه الأرقام في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٣٠٩ ١ أطباء و٧٧٢ ٤٢ أخصائياً صحياً آخر بحيث بلغ مجموع الأخصائيين الصحيين ٠٨١ ٤٤ أخصائياً صحياً.

٧٨- وتُظهر الصورة الصحية العامة في موزامبيق، من جهة، أن الفقر عامل مهم في حدوث المشاكل الصحية الرئيسية، ومن جهة أخرى أن هذا القطاع يؤثر تأثيراً كبيراً في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بسبب انخفاض الإنتاجية وارتفاع التكاليف اللازمة لإجراءات الوقاية والمكافحة المتخذة لمواجهة أمراض من قبيل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والسل التي تُعدّ المشاكل الرئيسية للصحة العامة في البلد. وأخطرت السلطات بـ ٤١٣ ٤٤ ٣ حالة من حالات الملاريا في عام ٢٠١١، و٣٣٨ ٢٠٣ ٣ حالة في عام ٢٠١٢ و٨٣٢ ٩٢٤ ٣ حالة في عام ٢٠١٣،

و ٨٠٠ ٤٦٣ ٥ حالة في عام ٢٠١٤. وتُظهر تلك الأرقام ارتفاع عدد الحالات التي كانت قد تكون أعلى من ذلك لو لم ينفذ البلد أنشطة مكافحة ناقلات الأمراض، مثل توزيع الناموسيات ورش المنازل. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤، وُزعت ١٩٤ ١١٠ ٤١ ناموسية من خلال حملات توزيع مكثفة و ٤٨٠ ٤٣٢٠ ٤ ناموسية على النساء الحوامل أثناء استشارة ما قبل الولادة. وفي الفترة نفسها، كانت ٣٣ مقاطعة من أصل ١٢٨ تخضع للرش كل عام لوقايتها من البعوض، مما يعكس تغطية السكان بنسبة تزيد على ٨٥ في المائة في المناطق المستهدفة.

٧٩- وارتفع معدّل الإخطار بحالات السل في السنوات الأخيرة، مما يدل على زيادة القدرة على استجابة النظام الصحي الوطني الأمر الذي يزيد فرص الحصول على الخدمات. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن الإصابة بالسل لا تزال تشكل تحدياً. وكُشِفَ عن وجود تباين بين عدد الحالات المبلّغ عنها في البلد وتقديرات منظمة الصحة العالمية. وإضافةً إلى ذلك، فإن عدم وجود مختبرات في كل مرفق من المرافق الصحية وموظفين مدربين لهذا الغرض يعوّق إمكانية زيادة عدد الحالات المبلّغ عنها. وفي عام ٢٠١٤، بلغ معدّل الإخطار ٢٣٣/١٠٠ ٠٠٠. ومن أصل ٢٧٠ ٥٨ حالة سل مبلغ عنها في عام ٢٠١٤، كان نحو ٥٢ في المائة (٣٧٧ ٢٩ حالة) منها ينطوي على إصابة مزدوجة بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٠- وفيما يتعلق بصحة النساء والأطفال، بلغت نسبة التغطية في مجال الاستشارة قبل الولادة الأولى في البلد ٩١ في المائة على رغم القيود التي تحول دون الإبقاء على النساء الحوامل ومتابعتهن. ولا تزيد عن حوالي ٥٠ في المائة نسبة النساء اللواتي يقمن بأربع زيارات على الأقل أثناء الحمل كما أوصت به منظمة الصحة العالمية. وتقتصر نسبة النساء الحوامل اللواتي يلدن في وحدة صحية على ٥٤ في المائة (الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، ٢٠١١). ووفقاً لنظام المعايير والمعلومات في وزارة الصحة، ارتفعت نسبة التغطية الخاصة بالولادات المؤسسية إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٤، الأمر الذي يؤثر مباشرة على خفض الوفيات النفاسية من خلال تهيئة الظروف المناسبة لولادة آمنة بمساعدة طبية. وتجدر الإشارة إلى أن البلد حقق تقدماً بخفض معدّل الوفيات النفاسية بنحو ٦٠ في المائة، أي من ١٠٠٠ وفاة إلى زهاء ٤٠٨ وفيات لكل ١٠٠٠ مولود حي (الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، ٢٠١١). وحقّق البلد الهدف رقم ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالحد من معدّل وفيات الرضع. وحسب ما ورد في الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية (٢٠١١)، انخفض هذا المعدل من ١٠٦ في المائة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ إلى ٦٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١.

٨١- بيد أن البيانات المستمدة من نظام المعايير والمعلومات في وزارة الصحة تشير إلى أن البلد سجل زيادة في عدد المستخدمين الجدد المشمولين بتغطية تنظيم الأسرة من ٢٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٤. وركز التحليل والاستثمار على زيادة إمكانية الحصول على المعلومات والخدمات إلى أقصى حد وتأكيد إدراج عنصر تنظيم الأسرة على مستوى المجتمع المحلي لإتاحة إمكانية الحصول على تلك الخدمات لفئة السكان الأشد حرماناً. ولا يزال معدل

شيوخ وسائل منع الحمل دون المستوى المرغوب فيه حيث بلغت نسبته ١١,٣ في المائة وفقاً للدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام ٢٠١١ وهو أحد التحديات الماثلة أمام البلد.

٨٢- ويجري في الوقت الراهن تنفيذ برنامج موسع بشأن التحصين في ١٤٠٦ وحدات صحية من أصل ١٥٣٧ وحدة قائمة وهو ما يقابل تغطية نسبتها ٩٢ في المائة. وفي عام ٢٠١١، كان لدى البرنامج ٢٦٢٠ ثلاجحة مشغلة لحفظ اللقاحات. وسُجلت زيادة بحلول عام ٢٠١٤ نسبتها ١٧,٥ في المائة بحيث وصل عدد الثالجات المشغلة إلى ما مجموعه ٣٠٧٩ ثلاجحة. وسجل برنامج التحصين الموسع اتجاهات متزايدة في مجال تغطية الأطفال المحصنين تحصيماً تاماً. وارتفعت هذه النسبة من ٧٤ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٨٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ وهي تعادل ما مجموعه ٢٩٣ ٦٠٤ طفلاً محصناً. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، سجل البرنامج إدراج لقاح جديد على الجدول الزمني وهو اللقاح المضاد للمكورات الرئوية. وفي الفترة نفسها، وضعت استراتيجية موضع التجربة لاعتماد اللقاح المضاد لسرطان عنق الرحم حيث أمكن تحصين ما مجموعه ٨٧٧ ٥ فتاة في العاشرة من العمر في ثلاث مقاطعات مختارة.

٨٣- وفي العقود الأخيرة، واجه قطاع الصحة في موزامبيق تحديات كبيرة تفاقمت بظهور وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما وضع البلد في عداد البلدان العشرة الرئيسية التي تتحمل أكبر عبء للوباء وتستأثر بنسبة ٨ في المائة من جميع حالات انتقال العدوى للأطفال في العالم. وتشير التقديرات إلى إصابة ١,٥ مليون شخص بفيروس نقص المناعة البشرية، من بينهم ٨٠٠ ٠٠٠ امرأة و ٢٠٠ ٠٠٠ طفل دون الخامسة عشرة. ويبلغ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بموزامبيق ١١,٥ في المائة في أوساط البالغين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٤٩ عاماً (دراسة استقصائية وطنية بشأن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في موزامبيق والمخاطر السلوكية والمعلومات المتعلقة به، ٢٠٠٩). وهناك حوالي ١٢٠ ٠٠٠ إصابة سنوية (التقرير العالمي عن التقدم في مكافحة الإيدز، ٢٠١٤). والفئة السكانية التي سُجلت فيها أعلى نسبة للإصابة (١٦,٨ في المائة) هي فئة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٥ و ٢٩ عاماً. وفي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٤ عاماً، تزيد نسبة تفشي المرض لدى النساء (١١,١ في المائة) عنها لدى الرجال (٣,٧ في المائة).

٨٤- وتطرح الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة جديدة ومأساوية. ولهذا السبب، بذلت الحكومة جهوداً شتى في مجال الوقاية ومكافحة الوباء تتجلى في إنشاء المجلس الوطني لمكافحة الإيدز. وفي مجال الحماية من التمييز، أُقرت عدة أحكام قانونية تنص على توفير الحماية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العمل وفي الأماكن العامة الأخرى.

٨٥- وكان دور المنظمات غير الحكومية أساسياً في تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الإيدز. وبوجه عام، لا تزال البيانات المتعلقة بالفترة المرجعية تؤكد نتائج الدراسة الاستقصائية والصحية الثالثة التي أُجريت في عام ٢٠١١ والتي تكشفت تقدماً هاماً في مجال صحة السكان والتحديات الماثلة في

السنوات المقبلة. وهناك أوجه تقدم كبيرة فيما يخص منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وارتفع عدد المرافق الصحية التي تقدم العلاج لمنع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل من ١٠٦٣ مرفقاً في عام ٢٠١١ إلى ١٢٨٨ مرفقاً في عام ٢٠١٤.

٨٦- وأدت إتاحة فرص حصول الجميع على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة المخصص للنساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (الخيار باء+) في عام ٢٠١٣ إلى زيادة تغطية النساء الحوامل اللواتي يستفدن من أنظمة أكثر فعالية لخفض انتقال المرض من الأم إلى الطفل من ٧٢ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٩١ في المائة في عام ٢٠١٤ (نظام المعايير والمعلومات في وزارة الصحة). ووصل معدل انتقال المرض من الأم إلى الطفل إلى ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ في إطار الجهود الرامية إلى القضاء على انتقال المرض من الأم إلى الطفل بخفض النسبة إلى أقل من ٥ في المائة. وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة وتغطيته، أُحرز تقدم كبير على مدى السنين. وبانتهاء عام ٢٠١٤، كان هناك ٧٥٣ مرفقاً صحياً يقدم خدمات العلاج المضاد للفيروسات العكوسة على المستوى الوطني بالمقارنة مع ٢٦١ مرفقاً لتقديم العلاج في عام ٢٠١١. وأدى ارتفاع معدل الحصول على الخدمات إلى زيادة عدد المرضى الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من ٥٦١ ٢٧٣ مريضاً في عام ٢٠١١ إلى ٦٤٦ ٣١٢ مريضاً في عام ٢٠١٤ (نظام المعايير والمعلومات في وزارة الصحة).

٨٧- والسيناريو الذي ورد وصفه أعلاه فيما يتعلق بأوجه التقدم في الحصول على خدمات الرعاية الصحية وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية وتغطيتها، بما في ذلك منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل، أفضل بترقيّة ما إلى تحسين نوعية حياة السكان. وإضافة إلى ذلك، ارتفع العمر المتوقع من ٥٢,٤ عاماً (للرجال) في عام ٢٠١١ إلى ٥٣,٥ عاماً (للرجال) في عام ٢٠١٤ (المعهد الوطني للإحصاءات). وارتفع العمر المتوقع من ٤٩ عاماً (للرجال) في عام ٢٠١١ إلى ٥٠ عاماً في عام ٢٠١٣ (البنك الدولي). وعلى الرغم من إحراز هذا التقدم، لا تزال الحكومة تواجه صعوبات في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشمل المعوقات الرئيسية نقص الموارد البشرية والافتقار إلى اللوازم والمعدات الطبية ومحدودية تغطية الشبكة الصحية وارتفاع معدلات سوء التغذية المزمن والافتقار إلى وسائل النقل وقلة التمويل.

العمل

٨٨- العمل حقّ يتمتع به جميع المواطنين الذين بلغوا سن العمل وواجب عليهم وهو مكرس قانوناً في المادة ٨٤ من دستور جمهورية موزامبيق. ويُنظم العمل بموجب قانون خاص (قانون العمل رقم ٢٣/٢٠٠٧ المؤرخ ١ آب/أغسطس) فيما يتعلق بالحالات العامة وعلى وجه التحديد القطاع الخاص، والنظام الأساسي للموظفين العموميين وأعوان الدولة فيما يخص موظفي الحكومة. وتجدر الإشارة إلى أن موزامبيق طرف في عدة اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية.

٨٩- وينص قانون العمل على حق العمال في التنظيم والتفاوض الجماعي على عقود العمل والاستحقاقات. وتتولى نقابات العمال بموجب القانون المشار إليه أعلاه مسؤولية التفاوض على زيادة الأجور في ظل آلية الحوار الاجتماعي الثلاثية الأطراف التي تضم الحكومة وأرباب العمل والنقابات العمالية. ويكفل الدستور حماية الحق في الإضراب. ويمارس العمال هذا الحق من الناحية العملية وسيواصلون ممارسته شريطة امتثالهم للشروط المحددة قانوناً. ويحظر القانون العمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك عمل الأطفال. ومن ثم تتخذ السلطات الإجراءات المناسبة ضد الجناة كلما أبلغ عن جرائم محددة في القانون وتعمل على إنفاذ القانون.

الأطفال

٩٠- يقدر عدد سكان موزامبيق بما يزيد على ٢٥ مليون نسمة، من بينهم ٤٠٩ ٣٢٢ ١٤ أفراد تتراوح أعمارهم ما بين صفر و١٩ عاماً^(٧). وبعبارة أخرى، فإن أكثر من نصف سكان موزامبيق من الأطفال. ويعني ذلك أن نحو نصف سكانها ينتمون، بحكم الطبيعة، إلى فئة ضعيفة. وفي هذا السياق، شكل تعزيز حقوق الأطفال دوماً ضرورة دستورية ومسألة ذات أولوية قصوى في البلد. وتُكرّس حقوق الطفل في أحكام المادة ٤٧ من الدستور. وقد وقع البلد صكوكاً دولية وصدق عليها، بما يشمل اتفاقية حقوق الطفل. وأقرت تشريعات إضافية لتعزيز الاتفاقية، مثل قانون الولاية القضائية للأحداث والقانون المدني وقانون العقوبات وقانون الأسرة ضمن تشريعات أخرى. واعتمد البلد، في إطار حماية الأطفال كذلك، قانون تعزيز وحماية حقوق الأطفال (القانون رقم ٢٠٠٨/٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه) وقانون تنظيم الوصاية على القُصّر (القانون رقم ٢٠٠٨/٨ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه) وقانون منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (القانون رقم ٢٠٠٨/٦ المؤرخ ٩ تموز/يوليه).

٩١- ولضمان تنسيق وتضافر الجهود التي تضطلع بها مختلف المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم، أنشأت الحكومة المجلس الوطني لحقوق الطفل. ويتأسس المجلس وزير الشؤون الجنسانية والطفولة والرعاية الاجتماعية وهو يضم مؤسسات حكومية أخرى إضافة إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني والهيئات الدينية.

٩٢- واعتمدت استراتيجيات وبرامج متوسطة وطويلة الأجل للأطفال تهدف بصفة رئيسية إلى كفل نموهم وتنمية قدراتهم من الناحية الاقتصادية. وتجدد الإشارة إلى خطة العمل الوطنية للأطفال. فهذا الصك يحدد الأولويات الرئيسية في بقاء الأطفال وحمايتهم وتنمية قدراتهم بالاستناد أساساً إلى السياسات والاستراتيجيات الحكومية، ولا سيما الخطة الخمسية للحكومة وخطة العمل من أجل الحد من الفقر المطلق وبرنامج عام ٢٠٢٥، وصكوكها المتعلقة بالتخطيط السنوي: الخطة الاقتصادية والاجتماعية وميزانية الدولة والسيناريو المالي المتوسط الأجل.

٩٣- وفي عام ٢٠١٢، وضعت الحكومة خطة العمل الوطنية الثانية للأطفال للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بإعمال حقوق الطفل. وتركز

خطة العمل الوطنية الثانية للأطفال على المبادئ والحقوق المنصوص عليها في دستور جمهورية موزامبيق وفي التشريعات التي أقرتها موزامبيق والصكوك الدولية التي صدقت عليها وتوصيات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل وتوصيات برلمان الأطفال ومنتديات أخرى.

٩٤- وأفضى تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الطفل إلى تحسين إمكانية حصول الأطفال على الخدمات الاجتماعية الأساسية فضلاً عن قدر أكبر من الحماية على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، تحققت إنجازات كبيرة في تحسين ظروف استقبال الأطفال اليتامى والمسيبين وغيرهم من الأطفال الذين يعيشون ظروفاً صعبة ومساعدتهم وإدماجهم. هذا إضافة إلى إجراءات التضامن داخل المجتمعات المحلية لأن من المسلم به أن القدرات المؤسسية اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال الذين يعيشون ظروفاً صعبة، بمن فيهم ضحايا العنف، لا تزال دون المستويات المنشودة.

٩٥- وإذا اعتبرنا أن البيئة الأسرية هي الأنسب لتنشئة الأطفال بصورة جيدة ومتناسقة، فقد وضعت الحكومة سياسات وبرامج ترمي إلى تعزيز قدرات الأسر والمجتمعات المحلية في مجال رعاية أطفالها. وتنفذ الحكومة برامج مساعدة للفئات الضعيفة، بمن فيها الأطفال، من خلال المعهد الوطني للعمل الاجتماعي وهو مؤسسة تابعة لوزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال والرعاية الاجتماعية. وبوجه عام، يُساعد برنامج الدعم الاجتماعي المباشر وبرنامج الإعانة الأساسية الاجتماعية حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية سنوياً من بين الأسر التي تعيش حالات صعبة. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى تقديم المساعدة إلى ٦ ٧٦١ أسرة معيشية يُعيلها أطفال لأنهم في معظم الحالات أيتام. وفي عام ٢٠١٢، بدأ تنفيذ برنامج العمل الاجتماعي المنتج الذي أُدمج فيه أفراد من الفئات الضعيفة لديهم قدرة على العمل. ويستفيد من هذا البرنامج ٩ ٦٨٣ أسرة معيشية في المناطق الحضرية والريفية.

٩٦- وفي سياق تعزيز قدرات الأسر والمجتمعات المحلية من خلال البرامج الحكومية ومختلف أعمال المنظمات، قُدِّمت المساعدة إلى أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ طفل سنوياً على صعيد المجتمع المحلي من حيث المؤن الغذائية واللوازم المدرسية ومجموعات مواد ومعدات متنوعة وشهادات فقر الحال والناموسيات والملابس. وفي سياق تدابير حماية الأطفال كذلك، جُمع شمل ٦ ٤٦٨ طفلاً مع أسرهم أو دمجوا في أسر مضيضة أو متبنية.

٩٧- وفيما يتعلق بالاعتداء الجنسي، ورغم عدم الموافقة على تشريعات محددة، يمكن تطبيق بعض القوانين التي أقرت بالفعل كقانون العمل الذي يتضمن أحكاماً تتعلق بعمل الأطفال صغار السن ودخول الأطفال إلى الأماكن العامة الترفيهية الليلية واستهلاك الكحول والتبغ والقانون رقم ٩٩/٦ المؤرخ ٢ شباط/فبراير إضافة إلى الإحالة إلى الأحكام الواردة في قانون العقوبات التي أقرت بموجب القانون رقم ٣٥/٢٠١٤ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ولا سيما المادة ١٧٩ (سوء المعاملة أو إعباء العمل المفرطة فيما يخص القُصّر أو المسنين أو الأشخاص ذوي الإعاقة)، والمادة ٢١٩

(اغتنصاب القُصّر فوق سن الثانية عشرة)، والمادة ٢٢٠ (ممارسة الجنس مع القُصّر)، والمادة ٢٢٧ (الرق)، والمادة ٢٢٨ (إفساد القُصّر) وينبغي رصدها بفعالية لحماية القُصّر وفرض عقوبات شديدة على الجناة.

٩٨- وتضطلع المديرية الوطنية لأقلام المحكمة وكتاب العدل التابعة لوزارة العدل والشؤون الدستورية والدينية بتسجيل الولادات. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، جرت عملية رصد وتسجيل روتيني للمواليد وطباعة مواد التسجيل أفضت إلى وضع سجل على مدى خمس سنوات لما مجموعه ٤٨٢ ٤٥٣ ٣ طفلاً تتراوح أعمارهم ما بين صفر وخمس سنوات. غير أن من المسلم به أن من الضروري إيجاد سبل أفضل لتوسيع نطاق التغطية بمشاركة وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال والرعاية الاجتماعية ووزارة الصحة ومنظمات المجتمع المدني.

٩٩- وتشمل التحديات المحددة في هذا المجال مكافحة الاتجار بالأطفال والتصدي لمسألة أطفال الشوارع. وأشار إلى أن من المهم مواصلة ضمان تجسيد الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها موزامبيق في القوانين الوطنية لحماية الأطفال.

الاحتكام إلى القضاء

١٠٠- تستند إمكانية الحصول على المساعدة القانونية في موزامبيق إلى المبدأ الدستوري للتعددية القانونية الوارد في المادة ٤ من دستور جمهورية موزامبيق. وهذا يعني أن للمواطنين حرية اللجوء إلى هيئات العدالة الرسمية وغير الرسمية شريطة ألا تقوض هذه الأخيرة مبادئ سيادة القانون القائمة على أساس الشرعية.

١٠١- ويجب قراءة هذا المبدأ بالاقتران مع المادة ٦٢ أيضاً من دستور جمهورية موزامبيق التي تنص على أن للمواطنين الحرية في اللجوء إلى المحاكم والحصول على المساعدة والتمثيل القانوني والحماية. ومن الناحية العملية، أنشأت الدولة معهد المساعدة والتمثيل القانونيين لتجسيد حق المواطنين في اللجوء إلى القضاء. وهذا المعهد مؤسسة تابعة لوزارة العدل والشؤون الدستورية والدينية مهمتها ضمان أعمال الحق في الحماية من خلال توفير الرعاية والمساعدة القانونية المجانية للمواطنين المحرومين اقتصادياً.

١٠٢- وإذ يسعى معهد المساعدة والتمثيل القانونيين إلى إتاحة العدالة للجميع فهو يغطي الإقليم الوطني برمته، وقد أنشأ مكاتب في المقاطعات الإحدى عشرة كلها. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، واصل المعهد توسيع نطاق تغطيته الإقليمية فشمّل ١٤٠ مقاطعة من أصل ١٤٨. وللمعهد وجود مادي في ١٣٥ من تلك المقاطعات في حين أن التغطية متنقلة في المقاطعات الخمس المتبقية. وخلال الفترة المذكورة أعلاه، استفاد ٤٦٢٠٥٩ مواطناً من المواطنين الأقل حظاً اقتصادياً من المساعدة والتمثيل القانونيين.

١٠٣- وتشكل مبادئ الفصل بين السلطات واستقلال الجهاز القضائي وإنشاء منظمات للمجتمع المدني، التي تهدف إلى الدفاع عن حقوق المواطنين، أبرز الأدوات الكفيلة بإتاحة وصول المواطنين بفعالية إلى القضاء. ومن هذا المنظور، تشكل السلطة القضائية أهم الضمانات.

١٠٤- ويخضع قطاع إقامة العدل لإصلاحات كبرى تشمل وضع إطار قانوني ومؤسسي وتوسيع نطاق الشبكة القضائية وإنشاء وتفويض محاكم استئناف عُليا. وسيتيح ذلك تخفيف أعباء المحاكم الأخرى في مجال إنفاذ الأحكام. وتشمل الإصلاحات أيضاً توسيع المحاكم الإدارية الإقليمية وتشغيلها وإنشاء وتفعيل اللجنة وطنية لحقوق الإنسان والشرطة القضائية وإنشاء مراكز للتحكيم والوساطة في النزاعات. وعلى الرغم من هذه التطورات الملحوظة، فإن التحديات القائمة لإرضاء المواطنين تقتضي المزيد من الجهود من الدولة والمجتمع بوجه عام.

خامساً- الحاجة إلى المساعدة التقنية

١٠٥- تبذل جمهورية موزامبيق جهوداً جبارة للوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان. بيد أن التحديات الاقتصادية التي يواجهها البلد تشكل عاملاً مقيداً يحول دون تحقيق المزيد من الإنجازات. ولذلك ترحب موزامبيق بالمساعدة التقنية والتعاون الدولي، ولا سيما في بناء القدرات في المجالات التالية:

- تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لإقامة العدل بطرق، خاصة بزيادة عدد المحاكم وتعزيز تدريب القضاة وموظفي المحاكم وتحسين الظروف المعيشية للسجناء وأماكن الاحتجاز؛
- ترجمة الصكوك القانونية الرئيسية الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان إلى اللغات الوطنية وضرورة الاضطلاع بأنشطة توعية؛
- دعم مختلف الوزارات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- دعم تفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تفعيلاً كاملاً؛
- تكثيف تثقيف الجمهور في مجال حقوق الإنسان؛
- تحديث المناهج الدراسية المتعلقة بحقوق الإنسان.

سادساً- التحديات الرئيسية

١٠٦- من واجب حكومة موزامبيق تنفيذ المبادئ العالمية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق، ترد الأولويات الرئيسية بإيجاز في هذا التقرير. ولا تزال حكومة موزامبيق ملتزمة ومشغولة بمواصلة عملية التصديق على الصكوك القانونية الدولية الرئيسية التي ليس البلد طرفاً فيها بعد أو الانضمام إليها. ونتعهد أيضاً بتقديم التقارير ذات الصلة على

أساس منتظم إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الداخلي، تجدد موزامبيق التزامها بمواصلة نشر المعارف والممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان واستعدادها لذلك. فهذه الحقوق من صميم دستور موزامبيق. ونحن نرى أنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز مؤسسات الدولة وتشجيع مشاركة المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وما إلى ذلك) كأدوات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٠٧- وأخيراً، ستواصل موزامبيق بذل أقصى ما بوسعها في مجال مكافحة الفقر. وستستمر الحكومة في تعزيز إجراء إصلاحات جذرية في القطاعات الحيوية التي لا يزال أداؤها غير مرض. وسيحقق ذلك في سياق إعادة تأكيد بلدنا بوصفه دولة ديمقراطية تحكمها سيادة القانون، ولا سيما من خلال إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء وإصلاح نظام المؤسسات التأديبية وفي مجال العمل والمساواة بين الجنسين وحماية حقوق الطفل والحق في السكن اللائق والإصلاح القانوني والقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتلتزم موزامبيق أيضاً بالنهوض بالقدرات المؤسسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

Notes

- ¹ Executive, Legislative and Judicial.
- ² Article 133 of CRM.
- ³ PGR (2013). PGR Annual Statement to the PR, May 2013.
- ⁴ CRM (2004) – Art 36.
- ⁵ Education for All.
- ⁶ MINED (2012) – Education Strategy 2012-2016.
- ⁷ INE, Planning for 2015.